الأقليات والسياسة
في الخبرة الإسلامية
من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية
(٦٢٢م - ١٩٠٨م) (١هـ - ١٣٢٥هـ)

مكتبة مدبولى

العنوان : ٦ ميدان طلعت حرب – القاهرة
تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ ـ فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤
الكتاب : الأقليات والسياسة فى الخبرة الإسلامية
الكاتب : د. كمال السعيد حبيب
رقم الإيداع : ١٤٥٢٥ / ٢٠٠١
الترقيم الدولى : 7 - 347 - 208 - 977
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
الطبعة الأولى : ٢٠٠٢
غلاف الفنان : أحمد صفوت

عربية للطباعة والنشر

العنوان : ٧ & ١٠ شارع السلام ـ أرض اللواء ـ المهندسين
تليفون : ٣٢٥٦٠٩٨ ـ ٣٢٥١٠٤٣ ـ فاكس : ٣٢٩١٤٩٧

كمال السعيد حبيب

الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية

من بدايه الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية

(٦٢٢م - ١٩٠٨م) (١هـ - ١٣٢٥هـ)

الناشر
مكتبة مدبولى
2002

المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
المقـدمـة	١٣
الفصل الأول	
قضية الأقليات فى الفكر السياسى الإسلامى	
المبـحث الأول : الاقترابات المنهجية للفكر السياسى الإسلامى من قضية الأقليـات	٢١
أولاً : الاقتراب الشرعى الأصولى	٢١
ثانيًا : الاقتراب المصطلحى	٣٥
المبحث الثانى : الأقلية فى الفكر السياسى الإسلامى - المصطلح والقضايا .	٥٢
أولاً : مـصطلح الأقليـة فى الفكر السـيـاسى الإسـلامى	٥٢
ثانيًا : الفرق الخارجة عن إجماع الأمة كتعبير عن الأقليات	٥٨
ثالثًـا : القـضـايا المرتبطة بمشكلة الأقليـات فى الفكر السـيـاسى الإسـلامى	٦٧
- قضية المشاركة فى تقلد المناصب الحكومية	٧٢
- المواطنة وقضية الأقليات فى الفكر السياسى الإسلامى	٧٨
(أ) حرية التدين والعقيدة	٨٠
(ب) تكافؤ دماء المسلم وغير المسلم فى الدية والقصاص	٨٢
(جـ) واجبات أهل الذمة	٨٣
الفصل الثانى	
الأقليات والممارسة السياسية فى التاريخ الإسلامى	
المبحث الأول : المرحلة الأولى - الدولة - الأمة	٩٣
أولاً : آليات التكامل بين المسلمين فى المدينة	٩٤

الموضـــــــوع	الصفحة
ثانيًا : دستور المدينة	٩٩
ثالثا : قواعد الممارسة بين الدولة الإسلامية واليهود كأقلية	١٠٥
رابعًا : قواعد إدماج الجماعات اليهودية خارج نطاق المدينة بالدول الإسلامية	١١٢
خامسًا : قواعد إدماج الجماعات النصرانية ضمن نطاق الأمة	١١٦
سادسًا : نجران نموذجًا	١١٨
المبحث الثانى : الفتوحات الإسلامية الكبرى	١٢٥
أولاً : قواعد بناء التكامل بين البلدان المفتوحة وبين أقاليم الدولة الإسلامية	١٢٥
ثانيًا : التمييز بين البلدان التى فتحت صلحا والتى فتحت عنوة	١٢٩
المبحث الثالث : مرحلة استقرار الدولة الإسلامية	١٤١
أولاً : الممارسة السياسية للدول الإسلامية تجاه الموالى والقبائل	١٤٥
- الدولة الأموية والموالى	١٤٥
- الدولة الأموية والعصبية القبلية	١٥٥
- الدولة العباسية والمسألة القومية	١٦١
ثانيًا : سياسات الدول الإسلامية تجاه الفرق والمذاهب والجماعات الخارجة على إجماع الأمة	١٦٩
- الخوارج	١٧٠
- الدولة الأموية والخوارج	١٧٢
- الدولة العباسية وغلاة الشيعة	١٧٣
- الدولة العبَّاسية والتعبيرات المذهبية على مستوى الفَرق	١٧٨
- الدولة العباسية والتعبيرات المذهبية الفقهية	١٧٩
ثالثًا : الممارسة السياسية للدول الإسلامية مع غير المسلمين ، قبط مصر « دراسة حالة »	١٧٩
- الممارسة الإسلامية والتسامح مع الآخر	١٨١

الموضـــــــوع الصفحة

- الدولة الإسلامية وتنظيم العلاقة مع أهل مصر ١٨٤
- اضطراب العلاقة بين الدولة الإسلامية وأهل الذمة ١٩٢
- مسئولية الدولة الإسلامية ١٩٣
- مسئولية الأقليات الكتابية ١٩٩
- مسئولية الجماهير المسلمة ٢٠١

الفصل الثالث

محددات تعامل الدولة العثمانية مع قضية الأقليات

المبحث الأول : المحدد التاريخى - الاجتماعى لتعامل الدولة العثمانية مع أقلياتها ٢٠٧

أولاً : استمرار تدفق العناصر التركية إلى منطقة الأناضول ٢٠٧

ثانيًا : العلاقة بين الدولة والمجتمع فى العصر السلجوقى . وتأثير ذلك على الدولة العثمانية ٢١٤

المبحث الثانى : المحدد الثقافى - الدينى ٢٢٨

أولاً : خصائص الثقافة التركية كمحدد لتعامل الدولة العثمانية مع أقلياتها ٢٢٩

ثانيًا : الفقه الحنفى كمحدد لتعامل الدولة العثمانية مع أقلياتها ٢٣٧

ثالثًا : مجلة الأحكام العدلية وقيمتها كعمل تشريعى داخل الفقه الحنفى ٢٤٥

المبحث الثالث : المحدد السياسى - الدولى وتأثيره على تعامل الدولة العثمانية مع أقلياتها ٢٥٢

الفصل الرابع

المؤسسات العثمانية وقضية الأقليات

المبحث الأول : فلسفة المؤسسات العثمانية : ٢٧٧

أولاً : مفهوم المؤسسة كمصطلح سياسى ٢٧٨

ثانيًا : فلسفة المؤسسات العثمانية ٢٨٠

الموضـــــــوع	الصفحة
ثالثًا : آليات المؤسسات العثمانية	٣٠١
رابعًا : التجنيد والالتحاق بالمؤسسات العثمانية	٣١٠
خامسًا : وظائف المؤسسات العثمانية	٣١٨
المبحث الثانى : المؤسسات العثمانية التى تعاملت مع مشكلة الأقليات	٣٢١
أولاً : مؤسسات الملة	٣٢٢
ثانيًا : مؤسسة الجيش	٣٣٢
ثالثًا : مؤسسة الطوائف المهنية	٣٤٥
رابعًا : مؤسسة العهودنامة	٣٥٥
خامسًا : مؤسسة الحريم	٣٧١
سادسًا : التحول فى المؤسسات العثمانية	٣٨
الفصل الخامس	
الأقليات والممارسة السياسية العثمانية	
المبحث الأول : الأقليات والممارسات السياسية فى الفترة من (١٢٨٨م - ١٤٥٣م)	٣٩٣
أولاً : السياسة التى تبنتها الدولة العثمانية تجاه الأقليات	٣٩٤
ثانيًا : حركة بدر الدين السيماونى	٤٠٣
ثالثًا : نماذج الممارسات العثمانية مع الأقليات	٤٠٥
١ - نموذج إسلامبول « القسطنطينية »	٤٠٥
٢ - نموذج ألبانيا	٤٠٧
رابعًا : الإطار العام للممارسة العثمانية تجاه الأقليات	٤٠٨
١ - الجزية	٤٠٨
٢ - القضاء	٤١٠
٣ - المشاركة فى الحياة العامة وتولى الوظائف	٤١٢
٤ - دور العلماء فى الممارسة العثمانية	٤١٤
خامسًا : الدولة العثمانية والمسألة الشيعية	٤١٦

الموضـــــــــوع	الصفحة
المبحث الثانى : الأقليات والممارسة السياسية فى الفترة من (١٨٣٩ - ١٨٧٦م)	٤٢٣
أولاً : إعلان التنظيمات الخيرية (خط شريف كلخانة سنة ١٨٣٩)	٤٢٧
ثانياً : الخط الهمايونى سنة ١٨٥٦	٤٢٩
المبحث الثالث : النتائج المترتبة على التنظيمات بالنسبة لغير المسلمين « الأقليات »	٤٣٥
إعلان القانون الأساسى سنة ١٨٧٦ « العهد الدستورى »	٤٤٥
١ - الأفكار الأساسية فى الدستور العثمانى	٤٤٦
٢ - الآثار المترتبة على العهد الدستورى	٤٤٧
المشروطية الثانية ١٩٠٨	٤٥١
الملاحق	٤٥٧
المراجع	٤٨٩

■●■●■

إهداء

إلى روح أبي

الذي علمني لمن يكون الولاء والانتماء ..

المؤلف

المقـــدمة

التنوع فى إطار الوحدة كان استراتيجية ثابتة لكل الممارسات الإسلامية فلم نعرف دولة إسلامية أنكرت على مواطنيها المسلمين حقهم فى الانتماء لعشائرهم أو قومياتهم أو قبائلهم ، كما لم تنكر أى دولة إسلامية على مواطنيها غير المسلمين حقهم فى العيش آمنين داخل حدودها لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم أى أن التنوع والتعدد هُو جزء من بنية الدولة الإسلامية الاجتماعية ، ولم يعرف التاريخ الإسلامى استراتيجية « بوتقة الصهر » أو ممارسات الاستئصال العرقى أو الدينى . وكان القبول بالتعدد والتنوع يفرض على الدولة طرح صيغ توحيدية ، فالدولة ذات الطبيعة التعددية تفترض دينامية خاصة تجعل من التعدد مصدرًا لقوتها . وبقدر ما استطاعت الخبرة الإسلامية الاجتهاد فى ابتكار صيغ مؤسسية وحركية وفكرية لتوحيد التنوع بقدر ما نجحت فى سياستها الخارجية بتوسيع حدود دار الإســـلام أو حمايتها والدفاع عنها .

وقصة الدولة الإسلامية فى مواجهة التنوع والتعدد طويلة بل هى جوهر الممارسة الســياسية الإسـلامية ، ولا تزال هـذه القصة تمتلك دلالتها المعاصرة إذ لاتزال مشكلة التوحيد والتكامل هى المشكلة الأم فى العالم العربى والإسلامى فمنذ انهيار الدولة العثمانية وجدل الصراع قائم بين إرادة التفرق والالتحاق بالدوائر الحضارية العالمية ، وإرادة التفاهم والتقارب وتكوين قطب حضارى مستقل[١] .

وإذا كان لكل خبرة إسلامية إسهامها فى صياغة حلول لمشكلة التنوع والتعدد داخلها ، فإن للدولة العثمانية خبرتها المتميزة وإسهامها المتفرِّد فهى أكثر الدول الإسلامية عمرا ، وهى آخر هذه الدول وأكثرها التصاقًا بالواقع الذى لازلنا نعيشه ، وهى التى عاشت تحدّى الاختراق الغربى للمجتمع الإسلامى وتوظيف أقلياته فى إطار مخططات تهدف إلى تمزيقه وتفكيكه .

(١) برهان غليون ، فى أسباب انقسام الدول وتفتتها من اليمن إلى الاتحاد السوفييتى والسوق الأوروبية ، الشرق الأوسط ١٩٩٤/٦/٢١م .

ويعد الكتاب الذى بين يدى القارئ تأسيسًا لعلم اجتماع سياسى إسلامى يكشف آليات وقواعد الاعتصام بحبل التكامل والتوحد كما يلقى الضوء على آليات وقوى التفكيك والتفرق وذلك منذ بداية الدولة النبوية الأولى فى المدينة وحتى نهاية الدولة العثمانية .. ويركز الكتاب فى تحليله واستعراضه على جانب الممارسة بشكل أساسى دون أن يغمط القضايا النظرية حقها .. فقضايا الجزية والمواطنة والمشاركة وحرية العبادة يجدها القارئ مبسوطة واضحة .. وقضايا التنظيم السياسى والإدارى فى الاجتماع السياسى العربى تجدها ضافية شافية .. والموالى والفرق والمذاهب والجماعات الخارجة على إجماع الأمة والتى مثلت تحديًا لوحدة الأمة واضحة لاشية فيها والخبرة العثمانية التى شابتها ادعاءات المستشرقين يجدها القارئ مفصلة بمنهج يعتمد الاجتهاد السياسى والفقهى والفكرى الذى يؤسس لمدرسة فكرية أصيلة تحذو حذوه وتتبع نهجه .. إن الكتاب هو المحاولة العربية الأولى الشاملة التى كشفت عن جدل التوحيد والتفكيك فى الخبرة العربية والعثمانية.. لذا فهو يمثل إضافة حقيقية للمكتبة العربية .

المؤلف

القاهرة - شبرا الخيمة

ديسمبر ٢٠٠١

الفصل الأول

قضية الأقليات
فى الفكر السياسى الإسلامى

المبحث الأول : الاقترابات المنهاجية للفكر السياسى الإسلامى من قضية الأقليات

المبحث الثانى : الأقلية فى الفكر السياسى . المصطلح والقضايا

الفصل الأول

قضية الأقليات فى الفكر السياسى الإسلامى

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على الطريقة التى يتعامل بها الفكر السياسى الإسلامى مع قضية الأقليات كما يهدف إلى معرفة المصطلحات التى استخدمتها الحضارة الإسلامية بديلاً عن مصطلح الأقلية ، ولما كان المصطلح حادثًا فإن المؤلف قام ببناء جديد له من المنظور الإسلامى الذى يستند إلى القرآن والسنة ثم اجتهادات العلماء المستمدة منهما .

ولأن العالم الإسلامى يتضمن فى تركيبته الحضارية والتاريخية جماعات تنتمى لأديان أخرى فإن الفكر السياسى الإسلامى قدَّم اجتهادات متعددة تحمى وجود هذه الجماعات وتحافظ على حقوقهم باعتبارهم جزءًا من مواطنى الدولة الإسلامية لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم .

فقد أقر الدين الإسلامى لأول مرة فى التاريخ حق الشعوب الخاضعة لسلطانه فى الحفاظ على معتقداتها وتقاليدها وطراز حياتها فى زمن كان المبدأ السائد هُو إكراه الرعايا على اعتناق دين ملوكهم ، وقد عرض هذا الفصل لهذه الاجتهادات قديمًا وحديثًا إلا أنه من الملائم أن نعرِّف الفكر السياسى الإسلامى قبل التعرض لكافة هذه القضايا .

يذكر لسان العرب[١] أن كلمة الفكر هى « إعمال الخاطر فى الشىء » ، وقال الجوهرى : التفكير . التأمل ، ويشير معجم ألفاظ القرآن الكريم[٢] إلى أن كلمة الفكر تعنى إعمال العقل فمعنى كلمة الفكر لغويًا يدور حول التأمل وإعمال العقل والخاطر . وهذا يؤكد الطابع الذاتى لعملية التفكير ، كما يؤكد الطابع الخاص لها،

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، (القاهرة : دار المعارف ، د. ت) - جـ٥ ، ص٣٤٥١ .

(٢) معجم ألفاظ القرآن الكريم ، مجمع اللغة العربية ، ١٩٩٠ ، جـ٢ ، ص٨٦٣ .

الذاتى حيث هى تعـبير عن ذات المفكر ، والخاص حيث هى إحاطة وتعمـق فى القضـية موضوع التفكير ، أمَّا كلمة « السـياسة » فيشير مدلولها اللغـوى إلى «الرياسة » ، والملك ، وفى الحديث « كان بنو إسرائيل يسوسهم الأنبياء » أى يتولون أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية ، والسياسة هى القيام على الشىء بما يصلحه ، كما تعنى الترويض والتذليل ، فمعنى الكلمة اللغوى يشير إلى ظاهرة السلطة كعلم ومعرفة ، وظاهرة السلطة كممارسة تعكس الحكمة فى ترويض الأمور وتذليلها بما يوقعها المواقع الصحيحة لها ، ولا يبعد المعنى اللغوى للكلمتين عن معناهما الاصطلاحى المستخدم فى العلوم الاجتماعية[١] .

فالفكر كما يشير إليه أحد التعريفات هو المدركات سواء كانت تلك المدركات قد ارتبطت بفلسفة ذاتية محددة أو اتسعت دائرتها لتشمل مدركات الحاكم وصانع القرار أو المحكوم بمختلف فئاته وعناصره - أى المجتمع السياسى برمته ، ومن ثم فدلالة الفكر السياسى يجب أن تتسع لتشمل كل ما كتبه أو دونه غير الفلاسفة وكل ما تداولته الأيدى فى شكل خطب أو رسائل وكل ما سجلته التقاليد حتى لو أخذت صورة الوثيقة الفردية كوصية أو عقد زواج ... أيضًا الأساطير والمفاهيم السائدة فى عصر معين تمثل عنصرًا أساسيًا من عناصر التراث الفكرى الذى يرتبط بالحقيقة الحضارية[٢] .

---

(١) فى تفصيل تعريف مصطلح السياسة عند العرب كعلم وفن راجع : إبراهيم أحمد شلبى ، السياسة فى اللغة والعلم ، « مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد - فبراير ١٩٩٠ ، ص٢٥ ، وفى نماذج للممارسة السياسية كفن عند العرب راجع بصفة رئيسية ، أحمد زكى صفوت ، جمهرة رسائل العرب فى عصور العربية الزاهرة (القاهرة ، الحلبى ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م) مثلاً كتاب زياد إلى معاوية ج٢ ، ص٣٩ .

(٢) حامد ربيع ، سلوك المالك فى تدبير الممالك (القاهرة : دار الشعب - ١٩٧٩) ج١ ، ص١٩ ، ونفس الجزء أيضًا ص٣٧ حيث يشير إلى أن الفكر السياسى هو دائمًا علاقة تفاعل بين تأمل وواقع ، ويضيق نفس المؤلف من التعريف السابق فيذكر أن الفكر السياسى مستوى يرتفع عن الفكر المعتاد ، حيث نلحظ رُقيًا فى التحليل ورفاهية فى البناء والتأصيل ، وارتباطًا بتقاليد حضارية ، راجع حامد ربيع ، تطور الفكر السياسى ، مذكرات غير منشورة بكلية الاقتصاد ١٩٧٦م، ص١، قسم العلوم السياسية. وفى تعريف الفكر السياسى راجع أيضًا : حورية مجاهد، الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده (القاهرة : الأنجلو المصرية - ١٩٨٦)، ص٩ .

أما تعريف السياسة : فهو المعرفة بالواقع السياسى بما يتضمنه هذا الواقع من بنيان وما يرتبط بهذا البنيان من نشاطات وبرامج تعكس كل مقومات بيئتها[١] .

وفى الحضارة الإسلامية فقد وصفت السياسة بأنها شرعية[٢] تمييزًا لها عن السياسات التى تجعل من الهوى أو العقل مصادر مستقلة لها ، وتعرف السياسة الشرعية بأنها « ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول ولم ينزله به وحى »[٣] ، فوصف السياسة بأنّها شرعية هو تعبير عن الخصوصية الحضارية الإسلامية وهو ما يجعل وصف الفكر بأنه إسلامى أو شرعى تعبيرًا عن نسق حضارى له خصوصيته ، فليس هناك فكر واحد وإنما تعدد للأفكار[٤] .

وبعد فإن المؤلف يمكنه أن يقدم تعريفًا للفكر السياسى الإسلامى هو :

---

(١) إبراهيم أحمد شلبى ، السياسة فى العلم واللغة ، م . س . ذ . ص٢٥ .

(٢) على سبيل المثال سمّى ابن تيمية رسالته فى السياسة إلى الناصر محمد بن قلاوون المملوكى باسم « السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية » ، وابن قيم الجوزية وسم كتابه فى السياسة باسم « الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية » .

(٣) ابن قيم الجوزية ، الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية (القاهرة : مطبعة السنة المحمدية- ١٩٥١) ، ص١٤ وأيضًا : المقريزى ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ، ط٢ - ١٩٨٧) ج٢ ، ص٢٢٠ حيث عرّف السياسة الشرعية بأنها « السياسة العادلة » وعرفها رسمًا أو « اصطلاحًا » بأنها القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح والنظام والأحوال .

وكذلك : محيى الدين محمد محمود ، السياسة الشرعية فى ضوء جوهر مفهوم السياسة فى العصر الحديث ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٠ ، ص٢١٨ وما بعدها .

(٤) على شريعتى ، العودة إلى الذات ، ترجمة إبراهيم الدسوقى شتا (القاهرة : الزهراء للإعلام العربى - ط١ ، ١٩٨٦) ص٧٤ حيث نقل عن جروفيتش عالم الاجتماع الفرنسى « أنه لا يوجد شىء اسمه المجتمع بل توجد مجتمعات » .

« مجموعة العمليات العقلية والتأملية المنظمة المرتبطة بالواقع السياسى والتى لا تعارض نص الكتاب والسنة بقصد ضبط الواقع وتطويره استجابة للقضايا الجديدة التى تنشأ فى هذا الواقع » . وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين .

المبحث الأول : الاقترابات المنهاجية للفكر السياسى الإسلامى من قضية الأقليات .

المبحث الثانى : الأقلية فى الفكر السياسى الإسلامى المصطلح والقضايا .